



إلى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: اختلالات مرتبطة بتأخر تصاميم التهيئة ومنح التراخيص في غياب إطار قانوني واضح

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعرف العديد من المدن المغربية منذ سنوات تأخرًا ملحوظًا في إعداد أو المصادقة على تصاميم التهيئة بعد انتهاء مدة صلاحية التصاميم المعمول بها، وهو ما أدى في عدد من الحالات إلى حالة من الضبابية في تدبير التعمير وفتح المجال أمام ممارسات متفاوتة في منح التراخيص. وفي هذا الإطار، يُسجل أن بعض المشاريع السكنية أو الاقتصادية يتم الترخيص لها اعتمادًا على تصاميم تهيئة انتهت مدة صلاحيتها القانونية، في حين يتم الترخيص لمشاريع أخرى وفق مقتضيات واردة في مشاريع تصاميم تهيئة لم تتم المصادقة عليها بعد بشكل رسمي. وهو وضع يطرح تساؤلات جدية حول مدى احترام المقتضيات القانونية المنظمة للتعمير، كما يثير مخاوف مرتبطة بتكافؤ الفرص بين المستثمرين وبالأمن القانوني الضروري لتشجيع الاستثمار. كما أن استمرار هذه الوضعية قد يؤدي إلى تفاوت في تطبيق القواعد العمرانية بين المدن والإدارات، ويخلق حالة من عدم اليقين لدى الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين على حد سواء. ويزيد من حدة هذه التخوفات، بعض التساؤلات حول آليات ومسااطر الدراسة والمصادقة على بعض المشاريع، في غياب وضوح كافٍ في المعايير المعتمدة. وعليه، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة:

1. ما هي أسباب التأخر المتكرر في إعداد أو المصادقة على تصاميم التهيئة في عدد من المدن المغربية؟
2. ما مدى قانونية الترخيص لبعض المشاريع اعتمادًا على تصاميم تهيئة انتهت مدة صلاحيتها؟
3. وما مدى قانونية الترخيص لمشاريع أخرى بالاستناد إلى مقتضيات واردة في مشاريع

تصاميم تهيئة لم تتم المصادقة عليها بعد؟

4. ما هي الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لضمان شفافية مساطر دراسة

والمصادقة على المشاريع العمرانية وتكافؤ الفرص بين جميع المستثمرين؟

5. وما هي التدابير الاستعجالية التي ستعتمدها وزارتكم لتسريع إخراج وثائق التعمير

داخل الآجال القانونية وضمان وضوح واستقرار القواعد المؤطرة للاستثمار العمراني؟

وتفضلوا، السيدة الوزيرة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

العلوي محمد يوسف

